

مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلثا ، ثم غسل وجهه ثلثا ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه ، ثم غسل رجله . رواه البخارى <sup>(١)</sup> .

على الأذكار (فلا دليل فى نفس المواظبة على الفرضية إلا بقرائن قوية) وفى كتاب الله تعالى أمر بتطهير أعضاء مخصوصة اهـ “ (١: ٩١) .

وأما ما ثبت من أمره عليه السلام فى فعلهما - وأصله الوجوب - فهو مصروف عن ظاهره ، لأن آية الوضوء غير مجملة فى حق الوجه ، فيحتمل أن يكون ذلك الأمر تكميلا لفرض الوضوء على الاستحباب ، ويحتمل أن يكون ما فيه مزيدا على ما ذكر فى الآية على الإيجاب ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ، فلا يثبت به الوجوب ، بل الاستحباب فقط ، فإنه المتيقن وذلك الأمر فيما رواه البخارى <sup>(٢)</sup> عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : “ من توضأ فليستنثر ، ومن استجمر فليوتر ” (١: ٢٨) . وما رواه أبو داود وغيره عن لقيط بن صبرة مرفوعا : “ إذا توضأت فمضمض ” . قال الحافظ فى الفتوح : “ إن إسنادها صحيح ” . كذا فى نيل الأوطار <sup>(٣)</sup> (١: ١٣٥) .

وفى فتح البارى تحت حديث البخارى “ من توضأ ” المذكور آنفا “ واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذى وصححه الحاكم من قوله ﷺ للأعرابى : توضأ كما أمرك الله ، فأحاله على الآية ، وليس فيها ذكر الاستنشاق ” . وفيه أيضا : وذكر ابن المنذر أن الشافعى لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافا فى أن تاركه لا يعيد . وهذا دليل قوى ، فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ، ذكره كله ابن المنذر اهـ <sup>(٤)</sup> قلت : وثبت الاستحباب بالأمر لا ينافى السنية الثابتة بالدوام كما أفاده

(١) باب مسح الرأس كله (١: ٣١) .

(٢) باب الاستنثار فى الوضوء .

(٣) باب المضمضة والاستنشاق ، الحديث الأول ، تحت قوله : “ واستنثر ” (١: ١٢٢) .

(٤) فتح البارى ، باب الاستنثار فى الوضوء (١: ٢١٠ و ٢١١) .